جامعة تونس المنار

كليّة الحقوق والعلوم السّياسية بتونس

السّنة الأولى من الإجازة في القانون

مادّة النظريّة العامّة للقانون

منهجيّة التمارين الكتابيّة

ملاحظـات عامّـة

المقـــالة

كراس من إعداد الأستاذ محمد كمال شرف الدّين

خلال السنة الجامعيّة 1998-1999

الأستاذ المشرف: أحمد بن طالب

السّنة الجامعية 2026- 2027

الملاحظات العامّة

لحصص الدّروس المسيرة أهداف عديدة، تعرّضنا إلى أهمها في الملف الأوّل المتعلّق بتقديمها.

ونذكر في هذا المجال بأنّ من أبرز تلك الأغراض تمكين الطّالب من منهجيّة تساعده على صياغة وتحرير الفروض التي ستطلب منه في الامتحان.

وفي حقيقة الأمر، فالمنهجيّة مسألة تتجاوز الشّكليات، فكيفيّة جمع المعلومات وفهمها وترتيبها ثمّ تقديمها حسب طريقة معيّنة تجعل الطّالب يألف المصطلحات القانونيّة ويتقن صياغتها في أسلوب معيّن يختلف تماما عن الأسلوب الأدبي الّذي عهده فيما مضى. فالأصل مرتبط وثيق الارتباط بالشّكل ولا نبالغ حين نقول بأنّ قراءة المخطط المتّبع من طرف الطّالب تمكّن في حدّ ذاتها من الاطمئنان إلى فهمه المطروح أو على العكس من الإقرار بعــدم طرقه للموضوع بصفة مرضيّة.

لا تلقّن المنهجيّة بصفة مجرّدة ونظريّة، بل يجب أن تمارس وتطبّق في كلّ مناسبة، أي عند تحضير ملف الدّروس المسيرة (تلخيص نصّ قانوني، تلخيص مقالة فقهيّة، إعداد بطاقة قرار...) وكذلك عند القيام بالفروض التّجريبيّة.

ولتحضير الملف الأسبوعي للدّروس المسيرة فائدة كبيرة إذ أنّ التدرّب على التّمارين المنهجيّة يساعد وييسر فهم المحتوى وترتيبه للحصة ذاتها (I) ثم للامتحان (II).

الجزء الأوّل: ملاحظات منهجيّة حول كيفيّة تلخيص ملفّ الدروس المسيرّة وفهم مادّته

يتضمّن ملف الدّروس المسيرة عادة أربعة أجزاء:

- ✓ النّصوص القانونيّة
- ✓ فقه القضاء
- ✓ الآراء الفقهيّة
- ✓ تمرين

وتكوّن العناصر الثلاثة الأولى المصادر الأساسيّة لمعلومات الطّالب رغم أهميتها المتفاوتة. فالنص: هو المصدر الأساسي للقاعدة، وفقه القضاء: يدلنا على كيفيّة تطبيق ذلك النصّ، والرأي الفقهي: يعيننا على فهم بعض المسائل وترتيبها، ولا يعدّ بالطّبع مصدرا للقانون.

على الطالب أن يتدرّب على منهجيّة معيّنة لتلخيص هذه الوثائق وأن يتقيّد بها خلال دراسته.

أ- كيفيّة تحليل نصّ قانوني وتلخيصه

يوجد ضمن أنواع الامتحان التطبيقي ما يسمّى بالتّعليق على نص قانوني، ويعدّ هذا الصّنف من أدقّ التّمارين الكتابيّة. غير أنّ المقصود عبر هذه الملاحظات هو تمرين أبسط، إذ يتعلّق بكيفيّة تحليل وتلخيص كلّ نص من النّصوص القانونيّة الواردة بالملّف الأسبوعي دون تجاوز ذلك إلى ما هو أعمق. فالهدف من هذا التدرب بسيط إذ يرمي إلى فهم وإعداد الملف مسبقا للتمكن من متابعة الحصّة والمشاركة فيها والاستفادة منها بغية الحصول على تلخيص ييسر على الطّالب مراجعة ملفاته قبل الامتحانات.

1- الملاحظات العامّة

- ✓ تحرّر النّصوص القانونيّة عادة بصفة مقتضبة، ورغم ذلك فلا يمكن ولا يطلب حفظها.
- ✓ يجب قراءتها، وتحليلها لاستجلاء معانيها وقيمتها.
- ✓ علينا أن لا ننسى منزلتها الأولى لأنّها تمثّل المصدر الأساسي للقاعدة القانونيّة وهو ما يدلّ على أهميّتها.

2- بطاقة تلخيص نص

تحتوى تلك البطاقة على أربع نقاط:

أوّلا- المادّة المعنية: (عقود – شفعة – مضار جوار – زواج...)

ثانيا- طبيعة النصّ: (نص قانوني – نص ترتيبي – نص دستورى...)

ثالثا- محتوى النصّ: يجب تلخيص النص مع مراعاة:

- الفقرات
- المصطلحات الأساسية
- التركيب اللغوي
- تسلسل التقديم

رابعا– قيمة النصّ:

- هل يتضمن مبدأ؟
- هل يكوّن استثناء لقاعدة أخرى؟
- هل هو مستقل بذاته أم مرتبط بنصوص أخرى؟
- هل هو تطبيق لمبدأ ورد في نص أخر؟
- هل هو قرينة قانونيّة؟
- هل هو متعلّق بالنّظام العام...؟

3- مثال: الفصل 243 م.ا.ع

"يجب الوفاء بالالتزامات مع تمام الأمانة ولا يلزم ما صرّح به فقط بل يلزم كلّ ما ترتّب على الالتزام من حيث القانون أو العرف أو الإنصاف حسب طبيعته".

أوّلا– المادّة: العقود – الوفاء بالالتزام الناتج عنها – مصادره – مكانة الإنصاف في ذلك.

ثانيا– طبيعة النص: نصّ قانوني من مجلة الالتزامات والعقود: الفصل 243 م.ا.ع

ثالثا– المحتوى: يجب الوفاء بالالتزامات مع تمام الأمانة.

⟵ هذا مبدأ عام (ورد في القرآن الكريم: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالعُقُودِ")

ولا يلزم ما صرّح به فقط بل يلزم:

- كلّ ما ترتب على الالتزام من حيث القانون.
- كلّ ما ترتب على الالتزام من حيث العرف.
- كلّ ما ترتب على الالتزام من حيث الإنصاف.

رابعا– القيمة:

- النصّ يتضمن مبدأ عامّا
- النصّ يتحدّث عن الإنصاف
- لكنّ مكانة الإنصاف ثانوية جدا (الأخيرة).

ب- تلخيص القرارات: بطاقة القرار

1- الهدف منها

- القرار وثيقة تبدو صعبة لأنّها تتضمّن عدّة عناصر مختلفة وعادة ما تخضع لمنهجيّة الاستقراء القضائي: (الكبرى – الصغرى – الحل).
- القرار وثيقة هامّة تتضمّن حلا قانونيّا وعمليّا لمسألة معيّنة تندرج بطبيعة مصدرها في الموقف العام لفقه القضاء بالنّسبة لتلك المسألة. لذا يجب معرفتها ومقارنتها بما سبقها.
- إنّ التدرب على تلخيص القرار يعدّ شرطا من شروط التّمكن فيما بعد من مناقشة القرارات، وتمثّل بطاقة القرار ملخّصا يوفّر مادّة مقدّمة تمرين التعليق على قرار.

2- محتوى البطاقة

أوّلا- المادة المعنية

ثانيا- مرجع القرار

ثالثا- المحتوى:

- الوقائع
- الإجراءات
- المشكل القانوني
- الحل الوارد في القرار

رابعا- قيمة القرار

3- مراحل إعداد البطاقة

- ✓ قراءة القرار أو الحكم.
- ✓ فرز المعلومات الواردة به: تتضمّن كلّ حيثيّة عنصرا أو عدةّ عناصر مختلفة يجب فرزها بكلّ دقّة.
- ✓ توزيع المعلومات على الفقرات التّالية: وقائع – إجراءات – الحل. يجب أن يتمّ هذا التّوزيع بكلّ أمانة وحذر.

ملاحظة:

تبقى الفقرة المتعلّقة بطرح المشكل القانوني شاغرة. هذا الأمر طبيعي، فالقرار لا يتضمّن استفهاما مباشرا بل إنّ المعقّب هو الّذي يثير المسألة القانونيّة في طعنه بالتّعقيب، ويدعو محكمة التّعقيب لفضها وإبداء موقفها؛ فعلى الطّالب حصر المسألة المثارة بصفة جدّ دقيقة إذ يترتب على ذلك هيكلية المخطّط المتّبع، وعليه خاصّة تجنّب المسائل الهامشيّة والتعمّق في المسألة الجذريّة الأساسيّة. وتخضع صياغة الإشكال القانوني لنفس القواعد المتعلّقة بكلّ التّمارين القانونيّة إذ يتحتّم طرح المشكل باستعمال أسلوب قانوني وبالابتعاد عن الصّيغ الواقعيّة الملموسة.

ولنضرب لذلك أمثلة:

- جائز: هل تزوج المسلمة بغير مسلم وتجنسهما يتسببان في ردّتها وبالتّالي في منعها من الإرث؟
- غير جائز: هل سترث المرأة حورية أمها رغم أنف أخيها؟
- جائز: هل يجوز طلب التّعويض المالي في دعوى مضار الجوار؟
- غير جائز: هل يتحصّل الجار المتضرّر على مال نتيجة ما عاناه؟

4- مثـــال: الطعن بالتعقيب – الطعن ثانية

تعقيب مدني عدد 13 مؤرّخ في 9 نوفمبر 1976 – النشرية 1976 ج 111، ص. 105.

- **الوقائع:**

نشب الخلاف بين المسمى الشاذلي وشركة فتح، يزعم الشاذلي أنّ هذه الشّركة تعاقدت معه كتابيا بشأن عقار تملكه، وهو يعتبر هذا الاتّفاق وعدا بالبيع لفائدته، وبما أنّ الشّركة متمنعة من إتمام

عقد البيع النهائي فقد قام الشاذلي بهذه القضية طالبا الحكم بإلزام الشركة المدعى عليها بإتمام البيع وإلّا اعتباره مشتريا بمقتضى الحكم الذي سيصدر من المحكمة.

- **الإجراءات:**

-عارضت الشّركة في طلبات المدعي، وفعلا فلقد قضت المحكمة الابتدائية بتونس يوم 30 سبتمبر 1972 بعدم سماع دعوى المدعي، فاستأنف هذا الأخير ذلك الحكم.

- ولدى الاستئناف، صدر الحكم بنقض الحكم الابتدائي والاستجابة لدعوى المدعى (قرار محكمة الاستئناف بتونس عدد 52913 بتاريخ 05 فيفري 1974).

-تعقبت الشّركة ذلك القرار بواسطة ممثلها الأوّل: مديرها

- في 20 جوان 1974 قررت محكمة التّعقيب رفض المطلب أصلا،

- لكن في 22 فيفرى 1975، تقدّمت الشركة بواسطة ممثلها الثّاني (أمين فلستها) بمطلب تعقيب جديد، في نفس الغرض.

- **الإشكال القانوني:**

في هذا القرار، يخص الإشكال القانوني، الشكل فقط، ويطرح المسألة الآتية: هل يجوز الطّعن بالتّعقيب ثانية؟

- الحل الصّادر عن محكمة التّعقيب:

- ✓ القاعدة: اقتضى الفصل 196 م.م.ت. أنّ من رفض طعنه في حكم ليس له أن يقوم بالطّعن في نفس الحكم مرّة ثانية ولو كان أجل الطّعن مازال ممتدا.
- ✓ وقع الطّعن مرّة ثانية في القرار عدد 52913 (استئنائي).
- ✓ نصه: اتّجه رفض مطلب التعقيب شكلا

ج- كيفيّة تلخيص ملفّ من رأي فقهي

1- المنهجيّة

بعد قراءة أولى للوثيقة، يجب التوقف عند أهمّ ركائزها لفهم تسلسل آراء كاتبها، ثمّ لنقلها بكلّ أمانة في بطاقة يسهل الرّجوع إليها كسابقاتها من المراجعة العامّة.

2- المضمون

تحتوي هذه الوثيقة على العناصر التّالية:

أوّلا- المادة: (أهم المصطلحات المعنية بالمقتطف).

ثانيا- المرجع: وهو أمر هامّ على الطالب أن يتعوّده لما فيه من فائدة لتدريبه على البحث (ذكر الكاتب، العنوان، الجزء، ،الصفحة والفقرة عند اللزوم....)

ثالثا- المحتوى: أبرز النّقاط مرتّبة.

رابعا- تلخيص عام: الموقف العام للكاتب من الموضوع المطروح، ودعم ذلك باستخراج فكرة أو جملة معينة تبرز رأي الفقيه.

3- مثـــــــال

أوّلا- الإنصاف عامّة – التّمييز بين العدل والإنصاف

ثانيا- رمضان أبو السعود، الوسيط في شرح مقدمة القانون المدني، ص 25.

ثالثا- العدل والإنصاف:

- القانون يعمل على تحقيق المساواة
- هذه المساواة هي جوهر العدل
- القرآن الكريم: "وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالعَدْلِ"، "إِنَّ الله يَأمُرُ بِالعَدْلِ".

فالعدل إذن مساواة دون مراعاة للظّروف أو الحالات الخاصّة.

- من هنا أتت فكرة الإنصاف أو العدالة الّتي تراعي مثل تلك الظّروف والملابسات (الخاصّة).
- القانون يسمو إلى تحقيق الفكرتين: العدل والعدالة الإنصاف رغم اختلافهما.
- مثال:

-على المدين دفع ما عليه: قاعدة مبنية على العدل.

-المدين الّذي هو على حسن نية ويطلب الإمهال يمنح آجلا قاعدة مبنية على الإنصاف.

رابعا- موقف عام: يفرق المؤلف بين الإنصاف والعدل.

الجزء الثاني: ملحوظات عامّة حول التّمارين الكتابيّة في مادّة القانون المدني

تنقسم التّمارين الكتابيّة في مادّة القانون المدني، والخاص عموما، إلى صنفين:

- ✓ **نظري:** ويكون موضوعها مقالة قانونيّة.
- ✓ **تطبيقي:** ويكون موضوعها إمّا مناقشة قرار أو استشارة قانونيّة.

ومهما يكن من أمر، فهذه التّمارين تخضع لقواعد عامّة مشتركة يجب معرفتها واتباعها. وسنركز في مرحلة أولى على شرطين أساسيين لا يمكن تجاوزهما ثم نجمع فيما بعد عدة ملاحظات تخصّ الأسلوب وطريقة التحرير.

I. الشرطان الأساسيان لسلامة التمرين الكتابي

تحديد المشكل القانوني وعرضه بصفة مدققة (أ)، إعداد مخطط (ب).

أ- المشكل القانوني

إنّ الطّالب مدعو إلى المناقشة القانونيّة لمسألة ما وغالبا ما يكون السّؤال المطروح بعيدا عن التّرتيب الخاص بمخطّط المحاضرات لتجنّب الوقوع في خطأ السّرد.

فكلّ تمرين كتابي يتطلّب جهدا شخصيا من الطّالب.

ولتحديد عناصر النّقاش وحدوده يجب على هذا الأخير أن يكتشف المشكل القانوني بصفة دقيقة ولا ينجز هذا بصورة عفويّة، فعمليّة حصر المشكل تتطلّب من الطّالب:

1- تحديد المادة المعنية بكلّ دقّة وتجنّب الحديث عن سواها وبيان الإشكاليّة، بالنسبة للمقالة القانونيّة

2- فهم مطاعن التعقيب والمشكل (أو المشاكل) القانوني المعروض على محكمة التّعقيب بالنسبة لمناقشة القرار.

3- التمكن من حصر وصياغة المشكل (أو المشاكل) القانوني انطلاقا من الوقائع المقدمة بالنسبة للاستشارة القانونيّة.

أمّا صيغة تقديم المشكل القانوني فيجب أن تراعى استعمال المصطلحات القانونيّة دون غيرها من الألفاظ المتداولة في اللّغة العادية المستنبطة من الوقائع. فالصّيغة القانونيّة للمشكل تبرز أوّلا وبالذّات من خلال المصطلحات المستعملة في وضع السؤال.

ب- إعداد مخطـط

1- لن نبالغ حين نقول بأنّ المخطط يعدّ العمود الفقري لكلّ تمرين، فلا يجوز بتاتا تقديم أيّ تمرين كتابي في الموّاد القانونيّة دون احترام مخطّط واضح لذلك. وينقسم الفرض الكتابي إلى جزأين: ويشمل كلّ جزء تقسيما داخليا إلى (أ) و(ب).

2- متى يتمّ إعداد المخطط؟

← يتحقّق ذلك في مرحلة ثالثة تسبقها مرحلة جمع المعلومات، ثمّ مرحلة تحديد المحاور الأساسيّة انطلاقا من الإشكالية.

3- كيف يجب تقديمه؟

← يقدّم الجزء الأوّل والجزء الثّاني في خاتمة المقدّمة.

← أمّا التّجزئة الدّاخلية لكلّ جزء فتعرض بعد العنوان الخاص لذلك الجزء.

← يجب احترام هذا التّرتيب.

4- بحيث أنّ المخطّط يبرز على النحو الآتي:

I- عنـــــــوان

أ- عنـوان

ب- عنـوان

II- عنـــــــوان

أ- عنـوان

ب- عنـوان

↔ **مثال ذلك:**

I- الشروط القانونيّة

أ- الشروط المتعلّقة بالأشخاص

ب- الشروط المتعلّقة بالعقد

II- الآثار القانونيّة

أ- الآثار المتعلّقة بالأطراف

ب- الآثار المتعلّقة بالغير

5- تطبيق:

(1) نموذج لتقديم الجزء الأوّل والجزء الثاني:

.....

..... ونتعرّض في جزء أوّل من تحليلنا إلى الشّروط المتعلقة بالشفعة (I)، لنتخلص في جزء ثان منه إلى الآثار القانونيّة المترتبة عنها (II).

(2) نموذج لتقديم التقسيم الداخلي:

I- الشّروط المتعلّقة بالشّفعة

..... إنّ أهمّ الشّروط المتعلّقة بالشّفعة تخصّ صفة الشّريك (أ)، غير أنّ هذه الصّفة لا تكفي بل يجب أن يكون القيام بدعوى الشّفعة في آجال معيّنة وحسب إجراءات مدقّقة (ب).

أ- الشفعة لا تخص إلّا الشّريك

.....

.....

6- ميزات المخطّط السليم:

- **الوضوح:** خاصّة بتضمّنه عناوين قصيرة.
- **التوازن:** وهو ما يدلّ على فهم محتوى التمرين.
- **التسلسل:** فلا يجوز مثلا تقديم الاستثناء قبل المبدأ أو الأثر قبل الشرط.
- **التكامل:** إذ يجب أن يكون المخطّط شاملا لكلّ عناصر الموضوع، ومن المحبّذ تركيز المحاور الأساسيّة للموضوع في (ب) الجزء الأوّل وفي (أ) الجزء الثّاني.

بعد إتمام المخطّط والتّمعن في سلامته نبدأ التحرير.

II- فيما يتحتم تفاديه عند التّحرير:

سنتعرض في خمس فقرات إلى أهم الأخطاء والمساوئ التي قد تلحق بالفرض الكتابي فتنقص من قيمته. وستبدأ بعرض أقلها خطورة للتّوقف فيما بعد على أجسمها.

أ- فمن جهة لا يجوز تعويض بعض المصطلحات الفنيّة بألفاظ تشابهها لغة:

فعلى الطّالب التنبه لذلك لأنّ لتلك المصطلحات القانونيّة معنى مدقّق يؤدّي المعنى المطلوب ويجب بالتّالي استعمالها دون سواها.

فنكتب مثلا	ولا نكتب
دعوى	شكاية أو شكوى
حكم برفض الدعوى	خسر النازلة
ألغي القانون	حذف القانون
قام بالدّعوى	قدم قضيّة
وجه اليمين على الخصم	طلب من الخصم أن يقسم (أو أن يحلف)
وسائل الإثبات	الأدلّة والبراهين
حكم لفائدة الدّعوى	ربح المدعي القضية
المحكمة تبتّ في النّزاع	المحكمة تحكم في القضية

ب- ومن جهة ثانية فإنّ معنى بعض المصطلحات القانونيّة يخالف تماما ما يؤدّيه تلك الألفاظ من معاني في اللّغة العربية=

فيجب توخي الحذر في استعمالها واحترام مدلولها القانوني

لتوضيح ذلك نسق الأمثلة الآتية: حسن النية، سوء النية، أهلية، أموال، محل، الغير، عريضة، حجة عادلة، قرينة، العارضة، النشوز ....

وسيألف الطّالب تدريجيا هذه المصطلحات ويتعود عليها من خلال اطلاعه على الوثائق القانونيّة باختلاف أنواعها (نصوص، قرارات، آراء فقهيّة) ذلك أنّ تملّك هذه المصطلحات والتحكّم فيها وفي استعمالها يمثلان هدفا أساسيا من أهداف تكوينه ودراسته للقانون. غير أنّ فهم المصطلحات لا يكفي بل يجب صياغتها في جمل وتقديمها بأسلوب خاص تضبطه القواعد التالية:

"يعد المشكل المطروح من أهم وأبرز المسائل في المادة المدنية".

فهذا نوع من الحشو واللغو

+ اختيار نعوت غير مناسبة: (تأويل تضييقي عوضا عن تأويل مقيّد).

كما يتجلى انعدام الدّقة من التّكرار، الذي سرعان ما يكشف عيوب المخطط ويقع التفطن إلى التكرار حتّى وإن وقع اللّجوء إلى تغيير طفيف في الكلمات المستعملة.

ج- انعدام الحسّ القانوني:

إنّها ميزة تكتسب بالإعداد الجدي للملفات، وبقراءة المحاضرات النظرية والمقالات، فالأسلوب القانوني يخضع لقواعد معيّنة نذكر منها:

- ✓ وجوب احترام الأولوية في تقديم مصادر الحلول القانونيّة: فلن يجوز التعرض إلى فقه القضاء قبل التذكير بما ورد في النصوص وكذلك لا يقبل أن نبدأ بعرض رأينا الشخصي.
- ✓ وجوب احترام التسلسل، فلا يمكن أن نبسط الحل الوارد في قرار محكمة التعقيب، ثم نعود إلى ما جاء بقرار محكمة الاستئناف لننتهي عند حكم البداية.

د- يجب أن يخلو الأسلوب من بعض العيوب:

نذكر بأكثرها تداولا وهو **انعدام الدقة:** وينجر ذلك خصوصا عن:

- استعمال أسلوب تخاطبي.
- استعمال أسلوب تلغرافي.
- استعمال أسلوب يكتنفه الغموض
- اللّجوء إلى:

- ذكر مراجع النّصوص بصفة خاطئة (كالاستشهاد بالفصل 99 م.ح.ع. في الحديث عن مضار الجوار !)، أو بصفة غير واضحة (كذكر الفصل 110 دون بيان المجلّة الّتي تحتويه). فمن الأحسن عند الشك أو النسيان ذكر محتوى القاعدة ذاتها دون التعرّض إلى رقم النصّ الواردة به.
- التعرّض إلى "وجود فقه قضائي مستقرّ" دون التأكد من ذلك.
- اختيار نعوت عامّة وغير مفيدة.

هـ- من مكوّنات الأسلوب الواضح والمقبول:

- الجمل القصيرة.
- الجمل المركزة على الحلول القانونيّة والمقامة على المصطلحات الفنيّة.
- الجمل الانتقاليّة الّتي تنساب بطبيعتها في الخطة المتبعة.

و- الغلط الذي يجب عدم الوقوع فيه:

إنّ أنواع الغلط عديدة ومن بينها:

- ✓ الخلط بين الأصناف القانونيّة: مثلا، بين التصرّف القانوني والواقعة القانونيّة.
- ✓ الخلط بين مصادر القانون: كأن نقدّم حلا ورد في النصّ على أنّه فقه قضائي.
- ✓ الخلط بين مفاهيم متقاربة: الحوز والملكية.
- ✓ الخلط بين صفات الخصوم: المدعي والمدعي عليه.
- ✓ الخلط بين المبدأ والاستثناء المتعلّق به
- ✓ الخلط بين استثناء واستثناء آخر لا يتعلّق بنفس المبدأ: كالتعرض إلى استمرار سريان القانون القديم بالنّسبة للآثار القادمة للعقود، كاستثناء لمبدأ عدم رجعية القانون الجديد.

- ✓ تجنب التّناقض: يحدث التّناقض عادة عندما تتغلّب على الطّالب نزعة حفظ المعلومات دون فهمها واستيعابها و يؤدّي هذا بالطّبع إلى إضعاف العمل المقدّم بصفة ملموسة.
- ✓ تجنب الأخطاء الجسيمة: ومنها مثلا:
- ➢ الحديث عن محكمة التعقيب بسوسة !
- ➢ الاستناد إلى الفصل 450 من الدستور ! الخ.

المقالـــــــة

خصائصها:

ككلّ تمرين كتابي، تعدّ المقالة القانونيّة فرصة لامتحان:

- ✓ معرفة الطّالب للمعلومات المضمنة صلب المحاضرات وداخل ملفات الدروس المسيرة والمتأتيّة كذلك من قراءاته الشّخصيّة.
- ✓ قدرة الطّالب على استعمال تلك المعلومات بعد استيعابها.
- ✓ تمكن الطّالب من منهجيّة تقديمها في نطاق معيّن يحدّده السّؤال المطروح.
- ✓ سلامة الأسلوب والتّحرير من العيوب الّتي وقع التّذكير بها آنفا.

فمن الخطأ إذا الاعتقاد بأن المقالة مناسبة لسرد المعلومات التي حفظت عن ظهر قلب، فهي أوّلا وبالذّات تمرين وعمل شخصي ينطوي على مجهود وصياغة شخصيّة.

أهمّ مراحل المقالة:

أ- المرحلة الأولى: جمع المعلومات حول الموضوع المقترح

- ✓ إنّ المتأمّل في الموضوع ذاته يكتشف مصطلحا (أو مصطلحات) قانونيّة يجب التّركيز عليها من البداية.
- ✓ لا يفيد الاندفاع في شيء بل يجب أن أتذكّر كلّ النّقاط الّتي لها علاقة بالموضوع وأن أرسمها في المسودّة دون مراعاة لأي نوع من أنواع التّرتيب ومع اتّباع مفهوم واسع للسّؤال المطروح.
- ✓ أمرّ بعد ذلك إلى عمليّة التّقييم، فأنتقي العناصر المفيدة للموضوع دون سواها وأسجّلها في قائمة وهذا يفترض فهم الإشكاليّة العامّة للمقالة.
- ✓ أبقي العناصر التي أشكّ في تعلّقها بالموضوع جانبا دون الإعراض عنها للتّأكد منها بعد أن تتضّح الأمور أكثر.

ب- المرحلة الثّانية: إبراز المحاور الرئيسية

- ✓ انطلاقا من المعلومات التي جمعتها أباشر عمليّة حصر الإشكال، وأتبيّن الفائدة من طرحه (نظريا وعمليا).
- ✓ أحدد المحاور الرئيسية.
- ✓ أحاول جمعها في جزأين متجاوبين متكاملين.
- ✓ أجد لكلّ جزء محاوره الداخلية.
- ✓ أتبيّن وأتأكّد من سلامة التقسيم واحترامه للقواعد الأساسيّة الخاصّة بالمخطط.

ج- المرحلة الثّالثة: إعداد المخطّـط

- ✓ أتأكّد من ترتيب المحاور وتوزيع المعلومات داخلها بكلّ دقّة.
- ✓ أختار العناوين المناسبة لكلّ جزء ولكلّ تقسيم داخلي.
- ✓ أتثبتّ نهائيا من المخطّط.

د- المرحلة الرابعة والأخيرة: التّحريـر

لن تتعرض هنا إلّا لمقدّمة المقالة القانونيّة، وهي تحتوي على أربعة عناصر:

- ✓ التعريف بعناصر الموضوع: يجب أن يكون دقيقا وموجزا.
- ✓ بيان الفائدة من الموضوع: الفائدة النظريّة والفائدة العلميّة.
- ✓ بسط المشكل القانوني: راجع فيها هذا الشّأن الملاحظات العامّة.
- ✓ عرض المخطّط المتّبع وتعليل ذلك: نفس الملاحظات فيما عدا المقدّمة (انظر ما ورد في الملاحظات العامّة).

التذكير بالمراحل الأساسية للمقالة
جمع المعلومات
إبراز المحاور الأساسيّة
إعداد المخطّط.
التّحرير.